

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

مجلس المستشارين - (المادة 100 من الدستور)

جواب السيد سعد الدين العثماني

رئيس الحكومة

المحور الثاني

استراتيجية النهوض بالعالم القروي

والمناطق الجبلية والغابوية

المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⴰⴽⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⴰⴽⴷⴰⵢⵜ



رئيس الحكومة

ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⴰⴽⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⴰⴽⴷⴰⵢⵜ

جلسة رقم 2

الأربعاء

12 رمضان 1438

7 يونيو 2017

[www.cg.gov.ma](http://www.cg.gov.ma)

## جدول الأعمال

مجلس المستشارين - جلسة رقم 2

الأربعاء 12 رمضان 1438 (7 يونيو 2017)

فريق العدالة والتنمية	استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية	10	<b>المحور الثاني</b>
الفريق الحركي	استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية	11	
فريق التجمع الوطني للأحرار	استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية	12	

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني عن السؤال المتعلق ب:

## المحور الثاني

### استراتيجية النهوض بالعالم القروي

#### والمناطق الجبلية والغابوية

مجلس المستشارين - الأربعاء 12 رمضان 1438 (7 يونيو 2017)

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من المعلوم أن ساكنة الوسط القروي تمثل 39.6% من مجموع ساكنة المغرب، رغم التطور المشهود لحركة التمدن، إذ تبلغ 13.4 مليون نسمة حسب إحصاء 2014.

وإذا كانت بلادنا قد سجلت معدلات لا بأس بها عموماً في مجال التنمية البشرية ومحاربة الفقر والهشاشة، كما أسلفت في جوابي على السؤال الأول لهذه الحصة، فإن الفقر والهشاشة يبقيان ظاهرة قروية بامتياز، إذ أن 89,5% من الفقراء الذين بلغ عددهم 2,03 مليون شخص، حسب إحصائيات سنة 2014، يتمركزون في العالم القروي.

والواقع أن العالم القروي كان ولا يزال موضوع برامج وتدخلات متعددة، حققت نتائج مهمة في كثير من المجالات كالطرق والماء الشروب والكهرباء، وتنوع الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية، وصرفت من أجلها مبالغ جد مهمة من الأموال العمومية.

غير أن سؤال نجاعة هذه المجهودات والتدخلات العمومية يطرح بإلحاح في ظل التحديات التي لا تزال تواجه بلادنا في مجال التنمية القروية، على مستوى البنيات التحتية والولوجية إلى المرافق العمومية الحيوية، مما ينعكس سلباً على تنافسية الاقتصاد القروي وعلى بنياته الإنتاجية وبالتالي على المستوى المعيشي للساكنة.

وقبل التطرق إلى المقاربة الجديدة التي ستسلكها الحكومة فيما يخص تنمية المناطق القروية والجبلية والغابوية، سأستعرض فيما يلي واقع التنمية القروية والمجهودات المبذولة في هذا المجال.

## أولاً: واقع التنمية القروية والمجهودات المبذولة في هذا المجال

السيد الرئيس،

لقد سجلت مؤشرات الاستفادة من البنيات الأساسية والولوج إلى الخدمات الاجتماعية نسبا جد مهمة في بعض المجالات الأساسية، بفضل البرامج الكبرى التي خصصت للعالم القروي، كما يتبين من المؤشرات التالية:

- بالنسبة للطرق القروية، بلغت نسبة الولوجية 79% سنة 2016 مقابل 34% سنة 1994؛
  - فيما يخص التزويد بالماء الشروب، بلغت النسبة 95% سنة 2015 مقابل 34% سنة 1994؛
  - بالنسبة للكهربة القروية، وصلت نسبة الربط نحو 99% سنة 2015 مقابل 18% سنة 1995.
- وعلى صعيد آخر، تمكن التدخلات القطاعية من تسجيل نتائج مهمة، منها:
- في مجال التعليم، تم إحداث ما مجموعه 345 مؤسسة تعليمية، و77 مدرسة جماعية و194 داخلية بالوسط القروي، ما بين الموسمين الدراسي 2011-2012 و2014-2015. كما تم خلال نفس الفترة إصلاح وترميم 519 مؤسسة تعليمية وربط 261 مؤسسة بخدمات الماء والكهرباء وشبكة التطهير حسب الحالة وتعويض 544 حجرة من المفكك. كما أن 63% من المستفيدين من مبادرة مليون محفظة هم من العالم القروي.
  - وفي مجال الصحة، تم العمل على تقوية وتوسيع العرض الصحي بالوسط القروي عبر بناء وتوسيع وتجهيز مؤسسات جديدة للرعاية الصحية الأولية التي انتقل عددها من 1938 خلال سنة 2011 إلى أكثر من 2000 سنة 2015، وإحداث ما يناهز 3070 منصب جديد لمهنيي الصحة و171 سكنا وظيفيا للممرضين والأطباء بالوسط القروي. كما تم إحداث وتفعيل وحدات مستعجلات القرب وبلغ عددها حاليا 90 وحدة موزعة على 12 جهة وتسليم 327 سيارة إسعاف وتعزيز التكفل بالحالات المستعجلة عبر تفعيل 4 وحدات للنقل المروحي (مراكش وطنجة ووجدة والعيون)؛ وتفعيل برامج سنوية للوحدات الطبية المتنقلة حيث ارتفع عدد الزيارات الميدانية للوحدات الطبية المتنقلة من 5500 سنة 2009 إلى 12618 سنة 2015.
  - وفي مجال إعداد التراب الوطني والتعمير، يتم التركيز على تأهيل وتنمية المراكز القروية الناشئة عبر إنجاز وثائق التعمير لفائدتها. وقد وصلت نسبة التغطية بوثائق التعمير بالمناطق القروية إلى 75% وسيتم العمل على مضاعفة المجهود من أجل تغطية أكبر عدد ممكن من هذه المراكز. كما تم مع نهاية سنة 2016، إبرام 4 اتفاقيات مع أربع جهات تهتم تأهيل 369 جماعة قروية بغلاف مالي قدره 2.6 مليار درهم، (جهة درعة-تافيلالت، جهة الشرق، جهة بني ملال-خنيفرة وجهة

كلميم واد نون). وسنواصل التعاقد مع الجهات المتبقية من أجل تأهيل المراكز الصاعدة بها. كما سنحرص على تسريع تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع الجماعات الترابية خلال الفترة السابقة. وفي إطار دعم وتحسين الإطار المبني وتأهيل العمارة بالعالم القروي، سيتم، كما أعلن عن ذلك في البرنامج الحكومي، إطلاق برنامج المساعدة المعمارية لفائدة العالم القروي بتزويد الساكنة بالتصاميم المعمارية مجانا وإنجاز تصاميم إعادة هيكلة الدواوير.

أما فيما يخص القطاعات الإنتاجية، فقد ساهم قطاع الصناعة التقليدية في إطار رؤية 2015 في تنويع مصادر الدخل وخلق القيمة المضافة من خلال:

- إحداث 7 قري للصناع التقليديين و15 قرية أخرى في طور الإنجاز، وإنشاء وتجهيز 62 دارا للصناعة مند 2010، فيما 20 دارا أخرى في طور البناء و12 إضافية مبرمجة برسم سنة 2016؛

- إحداث قاعات للعرض والبيع وتقديم الدعم التقني لنحو 30 جمعية وتعاونية تشتغل في مجالات الفخار والخشب والنسيج والجلد والحدادة وغيرها من الحرف، عبر اقتناء المعدات التقنية؛

- إعداد وتبني مجموعة من العلامات الجماعية للتصديق وتسجيلها بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

وفي القطاع الفلاحي، مكن مخطط المغرب الأخضر من الرفع من نسبة نمو الدخل الفلاحي الفردي بمعدل 48%. ويعزى هذا التطور إلى تنامي حصة المكونات الأخرى خارج الحبوب، بالإضافة إلى الحصة الهامة التي يحتلها قطاع تربية المواشي (27,7%) الذي أصبح يلعب دورا محوريا في أداء الاقتصاد الفلاحي.

كما أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله تركز بالأساس على الأقاليم والجماعات الفقيرة. ويندرج في هذا الإطار، برنامج التأهيل الترابي برسم الفترة 2011-2015، الذي يرمي إلى فك العزلة وتقوية البنيات الأساسية المتعلقة بـ 503 جماعة قروية تابعة لـ 22 إقليم، بتكلفة إجمالية تناهز 5 ملايين درهم.

أما بالنسبة للمناطق الجبلية، فتجدر الإشارة إلى أنها تمتد على أكثر من ربع مساحة البلاد، وتحتضن أكثر من 60% من الغابات وما يزيد على ثلث المساحة الصالحة للزراعة على الصعيد الوطني. كما أن هذه المناطق، التي تضم ما يقارب ثلث ساكنة المغرب، تعاني من عدة إكراهات منها ديمومة المجالات الغابوية وضعف إنتاجية الموارد بسبب الظروف الطبيعية للمناطق الجبلية وضعف البنيات التحتية وقلة تنوع الأنشطة الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق فإن التوجه الإستراتيجي للنهوض بهذه المناطق يركز على المحاور التالية:

- تأهيل النظم الغابوية بالمناطق الجبلية: وتعزيز أدوارها في محاربة التعرية المائية وإنتاج الأخشاب والكأ والحفاظ على مختلف الوظائف والمنتوجات التي توفرها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وذلك عبر إنتاج 400 مليون شتلة غابوية في أفق 2025 لتشجير وتخليف وتحسين المراعي الغابوية، اعتمادا على الأصناف الطبيعية المحلية، على مساحة 600.000 هكتار، أي بوتيرة 60.000 هكتار سنويا مقابل 40.000 هكتار حاليا.
- تنظيم ذوي حقوق الانتفاع على شكل جمعيات وتعاونيات للاستفادة في إطار تشاركي وتعاقدي من القيمة المضافة الناتجة عن استغلال وتسويق وتحويل المنتجات الغابوية. حيث تم إنجاز مشاريع تعاقدية مع 143 تعاونية و14 مجموعة ذات النفع الاقتصادي مكنت من خلق ما يناهز 2 مليون يوم عمل. ويهدف البرنامج العشري 2015-2024، للوصول إلى 200 تعاونية غابوية يستفيد منها ما لا يقل عن 14.000 متعاون. وكذا حماية 200.000 هكتار من المساحات الغابوية من الرعي، تستفيد منها 300 جمعية رعوية تضم حوالي 30.000 منخرط.
- تمشين المنتجات الغابوية بالمناطق الجبلية، بالرفع من الاستفادة المباشرة والغير مباشرة للسكان المحلية من أكبر قدر ممكن من القيمة المضافة عبر تطوير سلاسل الإنتاج الشيء الذي مكن من خلق فرص أكثر للشغل تناهز 2 مليون يوم عمل في السنة، إضافة إلى درمداخيل تقدر ب 400 مليون درهم سنويا وتعزيز الموارد المالية للجماعات الترابية من العائدات الغابوية التي تصل حاليا إلى 260 مليون درهم.
- توفير حطب التدفئة لسكان المناطق الجبلية بتكثيف الإنتاج والعرض عبر تفعيل مخططات تهيئة الغابات في الشق المتعلق باستغلال الموارد الكفيلة بتوفير حطب التدفئة، وتشجيع السكان على غرس الأشجار سريعة النمو بمحاذاة مساكنهم وأراضيهم الفلاحية عبر مدهم مجانا بالأغراس على شكل إعانات عينية. وكذلك العمل على تعميم استعمال أفرنه ذات نجاعة طاقية تمكن من الاقتصاد في حطب الوقود بنسبة تصل إلى 60% عبر مضاعفة عدد الوحدات الموزعة سنويا لتصل إلى 6000 فرن. كما تهدف التدخلات إلى تشجيع استعمال طاقات بديلة لحطب الوقود، خاصة بالمؤسسات العمومية (الصحة والتعليم). حيث تجدر الإشارة أن الدراسة التي تم إنجازها أسفرت عن استراتيجية للطاقة المستمدة من حطب التدفئة بشراكة مع قطاع الطاقة وبلورتها في خطط عمل على صعيد المناطق التي تعرف احتياجات خاصة في هذا المجال.

- تنوع الأنشطة المدرة للدخل حيث يتم خلال إنجاز جل المشاريع برمجة أنشطة مصاحبة للعمليات التقنية والتي تتوخى تنوع وضمان مداخيل إضافية للسكان المجاورة عبر استثمار المؤهلات الطبيعية المتوفرة، كغرس الأشجار المثمرة وتوزيع خلايا النحل وتشجيع السياحة البيئية وتثمين المنتوجات المحلية وكذلك تحسين ظروف عيش هذه الساكنة عبر شق وصيانة سنويا ما يقارب 2500 كلم من المسالك الغابوية.
- تهيئة الأحواض المائية للمحافظة على التربة والموارد المائية في إطار مشاريع مندمجة لتنمية المناطق الجبلية يتم إنجازها بتنسيق مع باقي الشركاء، حيث تمت معالجة ما يفوق 780.000 هكتار على صعيد أكثر من 30 حوض كما تمت معالجة مجاري السيول ببناء ما يفوق 1,5 مليون م<sup>3</sup> من سدود الترسيب (2005-2014) أي بمعدل 124.000 م<sup>3</sup> في السنة مقابل أقل من 31.000 م<sup>3</sup> قبل هذه الفترة.

## ثانيا: نحو أرساء مقارنة جديدة لحكامة تنمية المناطق القروية والجبلية

السيد الرئيس،

لقد أشرت في مقدمة هذه المداخلة إلى أن الإشكال الرئيسي للتنمية القروية يرتبط بموضوع الحكامة أكثر منه بمسألة الموارد. ومن هذا المنطلق، سيتم التركيز على جانب الحكامة في المقاربة الجديدة لهذا الموضوع، لتأمين التقائية التدخلات العمومية في المجال القروي. ويندرج في هذا الإطار، إحداث كتابة للدولة تعنى بالتنمية القروية.

وعموما، تركز المقاربة التي تبنتها الحكومة على المبادئ التالية:

- اللامركزية في إعداد وقيادة برامج ومشاريع التنمية القروية من خلال إسهم كافة الشركاء على المستوى المجالي؛
  - التقائية السياسات العمومية واندماجها؛
  - تعزيز التشارك والتعاقد مع الفاعلين الترابيين من منتخبين ومجتمع مدني؛
  - أخذ خصوصيات مختلف المناطق ومبادئ الجهوية الموسعة بعين الاعتبار.
- ووفق هذا المنظور، تم إعداد استراتيجية تركز على 3 مكونات:
- الأول، يتعلق بالتأهيل التضامني لتسهيل استفادة هذه المناطق من الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة، والتعليم، والمرافق العمومية، والماء والكهرباء، والبنيات التحتية؛

- الثاني، يهم إنجاز مشاريع محلية مندمجة تخص القطاعات الحيوية حسب مؤهلات كل منطقة (الفلاحة، السياحة، الحرف التقليدية، الصيد البحري، المناجم...):
- الثالث يتمثل في المشاريع الكبرى المهيكلية تهم تأهيل المراكز الحضرية، وإحداث محطات سياحية كبرى ومحطات للطاقات الشمسية والريحية لإدماج المناطق الجبلية في محيطها الاقتصادي.
- ولتحقيق الشروط المؤسسية لإنجاح تنزيل الاستراتيجية والرفع من مستوى التنسيق بين كافة المتدخلين وطنيا ومجاليا، سيتم الاعتماد على آليات للحكامة والتدبير من أجل تعزيز التنسيق في إعداد البرامج ومخططات العمل، وخاصة:
- اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، برئاسة رئيس الحكومة، وتضم في عضويتها 15 قطاعا وزاريا عهد لها بمهام التوجيه والمصادقة على الاستراتيجية والبرامج ومهام التتبع والتقييم والتحكيم. وستعقد هذه اللجنة اجتماعها الثاني قريبا؛
- اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية التي، يترأسها السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات،
- اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، تضم في عضويتها رؤساء الجهات والمنتخبين ورؤساء المصالح اللامركزية للقطاعات الحكومية قصد تتبع إنجاز وتحيين البرامج الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.
- ويتم إعداد وقيادة المخططات الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، عبر منهجية على 5 مراحل:
- التوجيه الاستراتيجي على المستوى المركزي من خلال اقتراح المشاريع النموذجية والميزانيات التقديرية لكل جهة؛ وسيمكن هذا التوجيه المستوى الجهوي والترابي من اقتراح المشاريع ومكونات المخطط الجهوي؛
- المصادقة على هذه المشاريع وعلى المخطط الجهوي على المستوى المركزي،
- التعاقد بين المستويين المركزي والترابي ليصبح هذا المخطط كمرجع للبرمجة السنوية؛
- وعلى مستوى الإنجاز، سينجز كل قطاع من خلال مصالحة اللامركزية المشاريع والبرامج التي تدخل في إطار اختصاصاته، ويعهد التتبع والتقييم إلى اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية من خلال سكرتariatها.



وفي هذا الإطار، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2015، تعمل الحكومة حاليا مع الشركاء على المستوى الترابي على بلورة مخططات عمل جهوية في إطار البرنامج الوطني لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي. ولتفعيل هذا البرنامج، تم إطلاق إعداد المخططات الجهوية منذ مارس 2017 من خلال اجتماعات بين اللجنة الوطنية واللجان الجهوية.

وقد قدمت أغلب الجهات مخططاتها الإجمالية وخطة العمل لسنة 2017، وتتم حاليا مراجعتها وتدقيقها على المستوى المركزي. ومن المرتقب أن يتم خلال هذه السنة:

- تفويض الاعتمادات للشروع في أشغال المشاريع التي تتوفر على الدراسات الضرورية؛
- إنهاء إعداد برنامج 2018-2022 مع أخذ التزامات الأطراف المعنية بتحويل الاعتمادات والقدرة على الإنجاز بعين الاعتبار.

هذا وسيمكّن البرنامج الوطني 2016-2022 لمحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي من سد الخصاص المسجل في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية بهذه المناطق. وقد قدر الغلاف المالي المخصص للبرنامج بمبلغ 50 مليار درهم وعدد المشاريع بـ 20.800 مشروع لفائدة 12 مليون مواطن يقطنون بـ 24.290 دوار.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.